

تصاعد الجدل حول إقالة محافظ القليوبية بعد مشادة مع لواءات الأجهزة التنفيذية



الاثنين 1 يونيو 2026 08:20 م

كشفت مصادر تنفيذية بمحافظة القليوبية، عن تصاعد احتمالات إقالة المحافظ عبد الحميد الهجان، على خلفية قرارات مفاجئة بإبعاد مدير تنظيم حي شرق شبرا الخيمة وعدد من القيادات التنفيذية من أصحاب الخلفية العسكرية، دون إعلان أسباب رسمية، وهو ما أدى إلى حالة ارتباك إداري وتراجع مستوى التنسيق داخل الأجهزة المحلية

وربط متابعون هذه التطورات بسياق إداري متكرر في المحافظات، حيث تتحول قرارات الإقالة إلى أداة لإدارة الأزمات بدلاً من حلها، وهو ما يعكس خللاً في بنية اتخاذ القرار ويؤدي إلى تفاقم التوتر داخل المؤسسات التنفيذية على حساب استقرار الخدمات اليومية للمواطنين

تصاعد احتمالات الإقالة في ظل ارتباك إداري واضح

في البداية، جاء الحديث عن إقالة المحافظ بالتزامن مع اتساع حالة الغضب داخل الجهاز التنفيذي، حيث أشارت مصادر إلى وجود حالة استياء من أسلوب إدارة الملفات اليومية داخل ديوان عام المحافظة

ثم تزايدت التكهنات مع استمرار حالة عدم الاستقرار الإداري، خاصة في ظل غياب أي توضيحات رسمية بشأن أسباب القرارات الأخيرة، ما دفع قطاعات من العاملين إلى اعتبار الإقالة المحتملة نتيجة طبيعية لتراكم الأزمات

كما أوضح الباحث السياسي عمرو عادل أن غياب الشفافية في إدارة الأزمات داخل المحليات يؤدي إلى تصاعد الضغوط على القيادات التنفيذية، حيث تتحول المشكلات الداخلية إلى أزمات علنية يصعب احتواؤها

وبالتالي، فإن طرح سيناريو الإقالة لا يأتي بمعزل عن السياق، بل يرتبط بحالة من الارتباك الإداري الممتد، والذي انعكس بشكل مباشر على كفاءة العمل داخل المحافظة

وعلى هذا الأساس، يرى مراقبون أن استمرار هذا الوضع دون تدخل حاسم يعزز من احتمالات التغيير، خاصة مع تزايد الانتقادات المرتبطة بأداء الإدارة المحلية

الإقصاءات المفاجئة شرق شبرا الخيمة تشعل الأزمة

في المقابل، شككت قرارات إبعاد مدير تنظيم حي شرق شبرا الخيمة نقطة تحول في تصاعد الأزمة، حيث صدرت بشكل مفاجئ دون تحقيقات معلنة أو تقييم أداء واضح

كما تكررت القرارات لتشمل مسؤولين آخرين، حيث أكدت مصادر أن عدداً من المبعدين ينتمون إلى خلفيات عسكرية، ما أثار تساؤلات حول دوافع هذه الإقصاءات وطبيعتها

ومن جهة أخرى، أشار أستاذ العلوم السياسية مصطفى كامل السيد إلى أن القرارات المفاجئة داخل الجهاز التنفيذي تعكس غياب آليات مؤسسية واضحة، حيث يتم التعامل مع الخلافات عبر الإبعاد بدلاً من المعالجة

كذلك، فإن تكرار هذه الإجراءات دون شفافية يؤدي إلى خلق بيئة عمل غير مستقرة، ما ينعكس سلبيًا على قدرة الأجهزة التنفيذية على أداء مهامها اليومية

وبناء على ذلك، فإن هذه الإقصاءات لم تعد مجرد قرارات إدارية، بل أصبحت أحد الأسباب الرئيسية في تصاعد الحديث عن إقالة المحافظ

تراجع الخدمات وغياب المساءلة يعمقان الأزمة

في سياق متصل، انعكست حالة الارتباك داخل الأجهزة التنفيذية على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث رُصدت شكاوى متكررة من تعطل بعض الملفات وتأخر الاستجابة لها

كما أكد الخبير الاقتصادي ممدوح الولي أن عدم استقرار القيادات التنفيذية يؤدي إلى تعطيل إدارة الموارد المحلية، ويؤثر بشكل مباشر على كفاءة الإنفاق والخدمات

ومن ناحية أخرى، فإن غياب آليات المساءلة الواضحة يجعل من الصعب تحديد المسؤوليات، حيث تختفي أسباب التراجع خلف قرارات الإقالة غير المعلنة

كذلك، فإن استمرار هذا النمط من الإدارة يعزز شعور المواطنين بعدم وجود رقابة حقيقية على الأداء، خاصة مع تكرار الأزمات دون نتائج معلنة

وبالتالي، فإن الأزمة الحالية لا تتعلق فقط بإقالات متفرقة، بل تكشف عن خلل هيكلي في طريقة إدارة المحافظات، وهو ما يدفع باتجاه مزيد من التصعيد

في النهاية، تضع هذه التطورات محافظ القليوبية في مواجهة مباشرة مع تداعيات قرارات إدارية أثارت جدلاً واسعاً، في ظل تصاعد الحديث عن إقالته كأحد السيناريوهات المطروحة

كما تؤكد الوقائع أن استمرار نفس النهج في إدارة الأزمات سيؤدي إلى مزيد من التوتر داخل الجهاز التنفيذي، ما لم يتم إدخال تغييرات حقيقية على مستوى آليات اتخاذ القرار

وبذلك، فإن مسار الأزمة لم يعد مرتبطاً بقرارات فردية فقط، بل يعكس أزمة أعمق في بنية الإدارة المحلية، حيث تتكرر نفس الأدوات رغم فشلها في احتواء الأزمات